



الإعلان سيتم بعد إغلاق جلسة التداول البورصة: النتائج السنوية لتقسيم الشركات اليوم



الإضمام للسوق تحقيق مستوى السيولة المطلوب لكل سهم.

● سوق المزايدات: يحتوي هذا السوق على الشركات ذات السيولة المنخفضة التي لا تستوفي شروط السوق الأول والسوق الرئيسي.

يذكر أن بورصة الكويت قامت الأسبوع الماضي بإصدار كتاب القواعد الذي يجمع كل القواعد والقرارات التي تستهدف تنظيم عمل البورصة والأشخاص المتعاملين معها، مثل الوسطاء والشركات المدرجة ومزودي الخدمة وغيرهم بهدف تطوير البنية التحتية للسوق وخلق بيئة جاذبة للسيولة والإدراجات الجديدة.

● السوق الأول (Premier): تتحدد المشاركة بالسوق الأول حسب القيمة السوقية لكل سهم ومستويات السيولة والسعر للقيمة الاسمية على أن يتم الإفصاح باللغتين العربية والإنجليزية وعقد مؤتمرات ربع سنوية للمحللين.

● السوق الرئيسي: يشترط

البورصة ستجري تقسيما للسوق إلى 3 أسواق (السوق الأول، والسوق الرئيسي، وسوق المزايدات)، مع إلغاء السوق الموازي، وسيتم تصنيف الشركات المدرجة حاليا في السوق الرئيسي والسوق الموازي على الأسواق الثلاثة، وذلك بعد إتمام المراجعة السنوية للتأكد من استيفائها متطلبات كل سوق من هذه الأسواق، وأبرز هذه المتطلبات والالتزامات هي على النحو التالي:

● السوق الأول (Premier): تتحدد المشاركة بالسوق الأول حسب القيمة السوقية لكل سهم ومستويات السيولة والسعر للقيمة الاسمية على أن يتم الإفصاح باللغتين العربية والإنجليزية وعقد مؤتمرات ربع سنوية للمحللين.

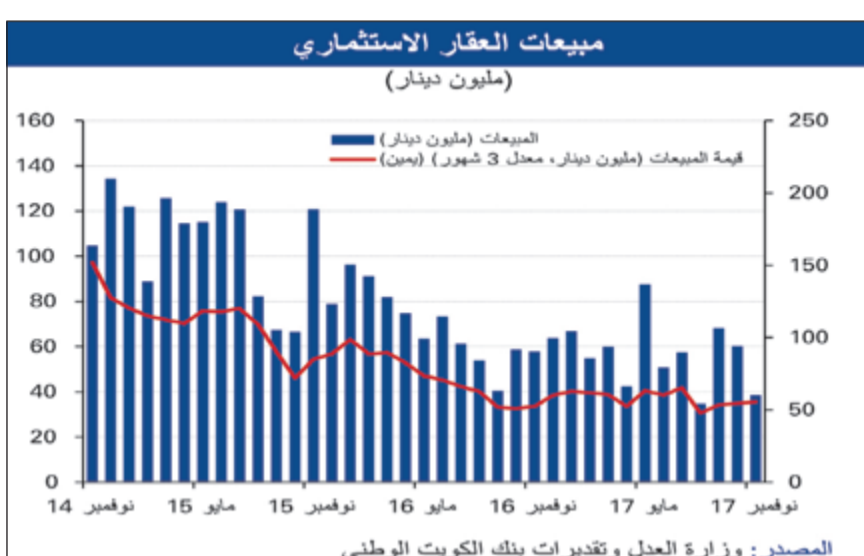
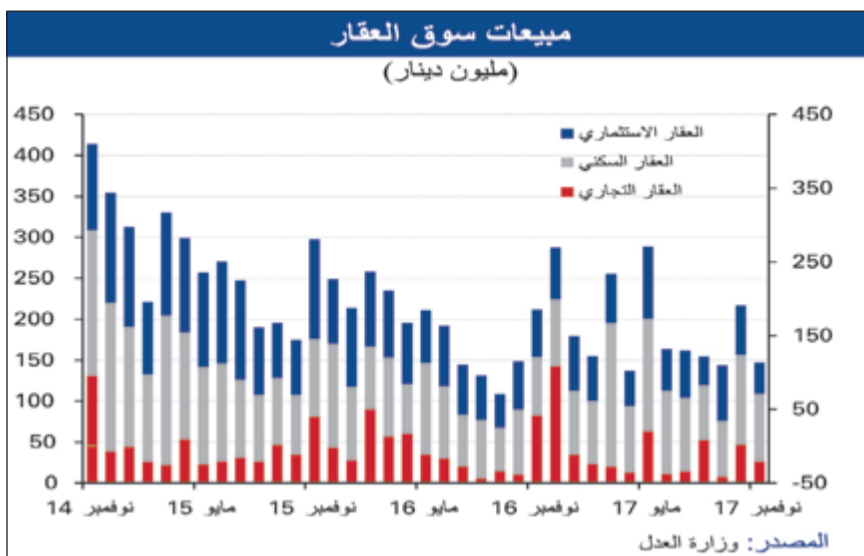
● السوق الرئيسي: يشترط

العمل بالقواعد الجديدة يتزامن مع تطبيق المرحلة الثانية لمشروع تطوير السوق (2-MD)



أعلنت بورصة الكويت أنها بصدد الإعلان عن النتائج السنوية لتقسيم الشركات المدرجة حسب المعايير والضوابط المذكورة في كتاب قواعد البورصة الجديد، وسيُنشر هذا الإعلان اليوم الأحد عبر موقع البورصة الإلكتروني بعد إغلاق جلسة التداول، وسيعمل بهذا التقسيم ابتداء من تاريخ انطلاق المرحلة الثانية لتطوير السوق (2-MD) والذي سيعمل عنه في تاريخ لاحق، علما بأن كتاب قواعد البورصة ينص على أن يجري هذا التصنيف سنويا حسب المعايير التي وضعتها البورصة، وتقضي الأحكام الانتقالية بأن تحظى الشركات المتوجب تصنيفها في سوق المزايدات فترة سماح لمدة ستة تظل فيها الشركة مدرجة في السوق الرئيسي. الجدير بالذكر أن

مع استمرار ارتفاع النفط وتنفيذ مشروعات التنمية «الوطني»: مستقبل إيجابي للعقار الاستثماري



قال تقرير بنك الكويت الوطني إن مبيعات قطاع العقار تراجعت في نوفمبر إلى أقل من 150 مليون دينار بعد الأداء القوي الذي سجلته في أكتوبر، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن اتجاه الأسعار عبر القطاعات المختلفة لا يزال يشير نحو الاستقرار. وبلغت مبيعات قطاع العقار 147,3 مليون دينار في نوفمبر في جميع القطاعات من 301 صفقة. ويبدو هذا الرقم ضعيفا مقارنة بمستوى الشهر السابق البالغ 216,9 مليون دينار. وفي ذات الوقت، شهد انكماش الأسعار مزيدا من الاعتدال في مختلف القطاعات خلال نوفمبر، حيث بلغ مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المباني الاستثمارية مستويات إيجابية للمرة الأولى منذ عام ونصف.

وتراجعت مبيعات العقارات الاستثمارية بعد ارتفاع أنشطتها في أكتوبر. وانخفضت مبيعات القطاع 33,6٪ على أساس سنوي لتصل إلى 38,5 مليون دينار في نوفمبر. ولا يزال نشاط قطاع الاستثمار العقاري ضعيفا، فقد بلغ متوسط الأداء الشهري 56,5 مليون دينار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، بانخفاض 18٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2016. وعلى الرغم من ذلك، تظل الأفاق المستقبلية للقطاع إيجابية تماشيا مع استمرار ارتفاع أسعار النفط والزخم الناتج عن تنفيذ مشروعات التنمية. وحقق مؤشر بنك الكويت الوطني للمباني الاستثمارية نموا سنويا إيجابيا للمرة الأولى منذ أكثر من عام. ويعكس تعافي المؤشر النمو القوي الذي شهده القطاع في شهري سبتمبر وأكتوبر، حيث ارتفع المؤشر إلى مستوى 182 نقطة في نوفمبر 2017، بنمو بلغت نسبته 0,1٪ على أساس سنوي. وقد اتخذ المؤشر اتجاهه نحو التعافي بعد أن بلغ أدنى مستوياته في سبتمبر 2017. وظل سوق العقار السكني قويا، مما ساهم في دعم نشاط المبيعات في المحل خلال نوفمبر، حيث ارتفعت المبيعات إلى 83 مليون دينار، بنمو بلغت نسبته 16٪ على أساس سنوي. وبلغ عدد الصفقات 236 صفقة، أي

16٪ نمو مبيعات العقار السكني إلى 83 مليون دينار

70٪ تراجع نشاط القطاع التجاري خلال نوفمبر الماضي

ما يعادل 78٪ من إجمالي النشاط العقاري لهذا الشهر. وشكلت مشتريات الأراضي 28٪ من أصل 67 صفقة، وعلى الصعيد الجغرافي، اتسقت مبيعات الأراضي السكنية مع الاتجاهات السابقة، مع نشاط كثيف في منطقة صباح الأحمد الساحلية وفنيطس وأبو فطيرة.

ويكسب استمرار استقرار الأسعار في القطاع السكني ثبات نشاط المبيعات. كما ارتفع مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المنازل السكنية إلى 150,6 نقطة في نوفمبر مقابل 150,0 نقطة في أكتوبر. وتراجع مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار الأراضي السكنية تراجعا طفيفا ليصل إلى 175,5 نقطة مقابل 175,9 نقطة في أكتوبر. وقد بدأ انكماش السكنية في السنة الماضية

«كفيك»: ترقية بورصة الكويت قد تجذب استثمارات بـ 700 مليون دينار

وهي ضمن سلسلة من التدابير اتخذتها الدولة خلال العامين الماضيين لتعزيز الإيرادات بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط والتي أدت إلى حدوث عجز في الميزانية. أما في سلطنة عمان فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3٪ في 2018 بفضل الجهود الحكومية لتنويع اقتصاد السلطنة وانتعاش إنتاج موارد الطاقة. وفي البحرين، وفقا لتقارير اقتصادية صادرة من المتوقع أن يستمر الاقتصاد البحريني تحقيق نمو معتدل بنحو 3٪ في العامين 2017 - 2018، بالإضافة إلى مائة القطاع غير النفطي مقابل ركود الإنتاج في القطاع النفطي. أما في قطر، بحسب ما أفادته وزارة المالية القطرية أنها تتوقع أن يبلغ الإنفاق في الموازنة 55,4 مليار دولار، مقابل إيرادات بـ 47,7 مليار دولار. وتأتي هذه التوقعات في نفس الوقت الذي تواجه فيه الدولة مقاطعة ديبلوماسية واقتصادية من دول عربية بقيادة السعودية منذ شهر يوليو 2017.

وفي الأسواق الآسيوية، ارتفع مؤشر نيكاي 225 الياباني بنسبة 19,2٪ منذ بداية العام، وحقق مؤشر إم. إس. سي. للأسواق الناشئة ارتفاعا بنسبة 33,8٪ نتيجة لضعف الدولار الأمريكي ونتائج أرباح الشركات المدرجة.

وفي الكويت، من المتوقع تدفق نحو 700 مليون دولار من المستثمرين الأجانب بعد أن تم ترقية بورصة الكويت من قبل فونسي راسل لمصاف الأسواق الناشئة بدءا من سبتمبر 2018 بعد مساع كبيرة قادتها هيئة أسواق المال بالتعاون مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة لتلبية كل المتطلبات السابقة.

أما في السعودية، وبحسب ما أعلنته المملكة عن الميزانية الجديدة لعام 2018، سيبذل حجم الإنفاق بنحو 260 مليار دولار أي بزيادة 5,5٪ عن عام 2017.

أما في الإمارات فمن المتوقع أن تجني الإمارات ما بين 10 - 12 مليار درهم إماراتي من عائدات ضريبة القيمة المضافة في العام الأول من تطبيقها

الأسهم الأميركية حققت عائدات إيجابية في جميع أشهر 2017 للمرة الأولى منذ 60 عاما



أوضحت الشركة الكويتية للتأمين والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر ديسمبر عن الأسواق المالية، أن أسواق الأسهم العالمية شهدت ارتفاعا بنسبة 20,3٪. وفي الولايات المتحدة الأميركية، ارتفع مؤشر أس أند بي بنسبة 20٪ منذ بداية العام ليحقق مكاسب قوية للأسواق الأميركية. وقد ساعد النمو الاقتصادي وتسارع النمو العالمي والتخفيضات الضريبية في الولايات المتحدة على تحسين أداء أسواق الأوراق المالية، حيث حققت الأسهم الأميركية عائدات إيجابية في كل شهر من 2017، وهي المرة الأولى التي تحدث منذ عام 1958.

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر داكس الألماني 13,1٪ وكذلك ارتفع مؤشر كاك 40 الفرنسي 9,8٪ منذ بداية العام. وقد قلل استفتاء استقلال إقليم كتالونيا من أرباح الأسواق الأوروبية. وفي المملكة المتحدة ارتفع مؤشر فوتسي 100 البريطاني بنسبة 6,7٪ منذ بداية العام.

«بيان»: المستثمرون متخوفون من أداء البورصة مستقبلا

السباق طالب فيه الحكومة بتحمل مسؤولياتها فيما يخص عملية الإصلاح. وكذلك القضاء على العضلات التي تعترض طريق هذا الإصلاح. وفتحة جادة في الإصلاح الهيكلية للمالية العامة، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المحلي، والتي تتمثل في الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، محذرا من الهيمنة الحكومية على القطاعات الاقتصادية في الدولة، مما يضعف دور القطاع الخاص.

أواخر عام 2008 دون أن يشهد تغيرات جذرية تسهم في إصلاح تبعات هذه الأزمة. وأضاف التقرير أن أداء الأسواق المالية عموما يرتبط ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد الذي تعمل فيه. لذلك فإن هذه التخوفات تعتبر منطقية ومبررة إلى حد كبير في ظل حالة عدم الوضوح المقترنة بعملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد، فالإقتصاد الوطني لا زال أمامه الكثير من التحديات، وهو الأمر الذي يتطلب بذل مجهود مضاعف من قبل الحكومة في الفترة

قال تقرير إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أنه مع مواصلة البورصة السير في المسار السعودي في الأوتة الأخيرة، إلا أنه رغم ذلك يتنبأ الكثير من المستثمرين تخوفات من عدم تمكنها من مواصلة هذا الصعود، لا سيما أن السيولة النقدية في السوق لا زالت تدر ضمن مستويات محدودة جدا منذ عدة سنوات، وهو الأمر الذي تسبب فيه استمرار سوء أحوال الاقتصاد الوطني منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية



قط في زيمبابوي.. 3 ببيضات بـ 100 مليار دولار زيمبابوي

مليار ديرات.. ولكن فقراء!

لكن زيمبابوي تواجه تضخما غاية في الإفراط. التضخم لديها اقترب من 90 سكتليون (9 أمامها 22 صفرا).

ففي زيمبابوي فقد المواطنون ثقتهم في العملة، وأصبحوا لا يتقون في ثبات قيمتها ولو لساعة واحدة، فالورقة النقدية التي يمكنهم بها شراء بيضة اليوم من الممكن جدا ألا تساوي شيئا بحلول صباح الغد. ولذلك متى حضر المال في يد أحدهم يذهب به فوراً لشراء أي شيء يمكن أن يشتريه. أي شيء ولكن لا يبقى المال في جيبي. وهنا يلجأ الجميع لادخار سلع أو ذهب أو عملات أجنبية أكثر ثقة من العملة المحلية فكيف يمكن لمواطن يعيش في زيمبابوي أن يحمل كيس مليء بالنقود من أجل شراء رغيف خبز يذهب للتسوق ويجد فجائنا القهوه يساوي ترليونوات الدولارات.

وموارد طبيعية وفيرة ليقرر الرئيس روبرت موغابي إعادة توزيع الأراضي، والتي قام بانتزاعها بالقوة والعنف من أصحابها البيض وتوزيعها على المزارعين السود. تدهور الإنتاج الزراعي لعدم وجود رأسمال كافي للإنتاج عليه من أصحاب المزارع الجدد من السود وازداد الوضع سوءا بعد أن فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي عقوبات على زيمبابوي وتبعتها هروب كبير للاستثمارات الأجنبية. وفي وقت قصير أصبح 25٪ من سكان زيمبابوي بحاجة إلى المساعدة الغذائية و72٪ منهم يعيشون في فقر مدقع. وتوجد كل تلك الخطوات الكارثية وتظهر بـ 100 مليار دولار زيمبابوي للتداول في السوق مقابل 3 ببيضات فقط!!

القوة الشرائية

كمية النقود الموجودة في دائرة

قيمة الأموال تكمن في قوتها الشرائية وليس عدد الأصفار التي تحتويها العملة فالتضخم وارتفاع الأسعار تراجيديا عاشتها بعض الشعوب وأبرز شهدتها زيمبابوي في العام 2008 عندما تخلت حكومة عن عملتها المحلية لصالح الدولار الأمريكي في محاولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الذي لم يتحسن لتلجأ لاعتماد عملة محلية جديدة في 2016 مع ضمان مبادلتها بالدولار الأمريكي من البنك المركزي وهي الخدمة التي لم تنطل على من لدغ منن الجحر مرات عديدة من قبل و«أرقام».

ولكن كيف يمكن أن تتحول أوراق النقد من العملات المحلية إلى ورق لا قيمة له ليصبح بنفس قيمة ورق التاليت، فقصّة زيمبابوي تجسيد واضح لها وهي القصة التي بدأت عام 2000 عندما كانت الدولة قوية اقتصاديا ولديها زراعة مزدهرة